



الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وأثره في تعزيز الكسل المصرفي

Government borrowing through treasury Bills and its impact on promoting bank laziness

أ. م. د. أمير علي خليل الموسوي
ameer.ali@uokerbala.edu.iq

الباحثة: زينب داود سلمان الوردى
Email: zainab89zd@gmail.com

قسم العلوم المالية ومصرفية - كلية الإدارة والاقتصاد _ جامعة كربلاء

Economics and Administration College – Karbala University

المستخلص

إن اقتراض الحكومة عبر حوالات الخزينة قد يعد أحد أسباب فشل القطاع المصرفي في دفع حركة الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم الوصول إلى ما يعرف بالكسل المصرفي، تتجه الحكومة إلى الاقتراض من المصرف المركزي بصورة غير مباشرة عن طريق طرح الحوالات التي تدعم الحكومة في عملية التمويل النقدي من أجل سد العجز الذي حصل في الموازنة العامة على المدى القصير مع أقل مخاطرة وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة ومعرفة تأثير الإقراض الحكومي في تعظيم الكسل المصرفي، وكانت عينة الدراسة تتكون من مجموعة البيانات المستحصلة للمصارف العراقية بين 2016 لغاية حزيران 2022، وقد تم استخدام برنامج Spss و Excel لتحليل وقياس النتائج ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي فشل العلاقة في الأجل القصير والأجل الطويل بين مؤشرات الاقتراض الحكومي كمتغيرات مستقلة، وحوالات الخزينة لدى المصارف، ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية، أي بمعنى وجود علاقة طردية بين الاقتراض الحكومي وتعظيم الكسل المصرفي في المؤسسات المالية العراقية.

كلمات مفتاحية: الاقتراض الحكومي، حوالات الخزينة، الكسل المصرفي

Abstract:

The borrowing of the government through treasury bills may be one of the reasons for the failure of the banking sector to push the investment movement towards the various economic sectors and then reach what is known as banking laziness. The government tends to borrow from the Central Bank indirectly by offering bills that support the government in the financing process. cash in order to fill the deficit that occurred in the general budget in the short term with the least risk. The study aimed to analyze government borrowing through treasury bills and to know the effect of government lending in maximizing bank laziness, and the study sample consisted of a group of data obtained from Iraqi banks between 2016 until June 2022 Spss and Excel programs were used to analyze and measure the results, and the most prominent findings of the study are the failure of the relationship in the short and long term between indicators of government borrowing as independent variables, treasury bills with banks, and the indicator of cash credit provided to public institutions granted by commercial banks, i.e. In other words, there is a direct relationship between government borrowing and maximizing banking laziness in Iraqi financial institutions.

Keywords: government borrowing, treasury bills

المقدمة

إن الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة يؤدي إلى تخفيض إقراضها للقطاع الخاص ومن ثم تقليل حوافزها في البحث عن فرص جديدة مربحة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة يؤدي إلى ما يعرف بالكسل المصرفي. إن الحوالات تدعم الحكومة في عملية التمويل النقدي من أجل سد العجز الذي حصل في الموازنة العامة على المدى القصير مع أقل مخاطرة، تسعى الحكومة إلى الاقتراض من المصارف التجارية للعمل على تقليل العجز الحاصل في الموازنة عن طريق الائتمان الذي تقدمه المصارف للحكومة من فوائض احتياطها النقدي من خلال مشاركة المصارف بمزادات حوالات الخزينة التي تطرحها الحكومة عن طريق المصرف المركزي. يتكون هذا البحث من

أربعة مباحث يشمل المبحث الأول عرض المنهجية العلمية للمبحث أما المبحث الثاني فهو يقدم الإطار النظري للمبحث، بينما المبحث الثالث فهو يقدم الإطار العملي الخاص بالمبحث ، أخيرا المبحث الرابع الذي يتم من خلاله عرض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي جاء بها البحث .

المبحث الأول

منهجية البحث

يقدم هذا المبحث المنهجية العلمية لموضوع البحث من خلال عرض أهم الأهداف التي جاء من أجلها البحث وتحديد المشكلات الرئيسية وكذلك وضع أهم الفرضيات التي اعتمدها هذه الدراسة وهي كالآتي :

أولاً: مشكلة البحث

تعد المصارف من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على توجيه الاستثمارات في أي اقتصاد من خلال التسهيل الائتماني الذي تقدمه إلا أنه من الملاحظ في العراق ضعف هذا الدور من قبل المصارف أو قد يكون الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة له آثاره السلبية على الاستثمار للقطاع الخاص ، وخصوصاً في سياق البلدان النامية، ومع ذلك قد تظهر مشكلة الدراسة عبر الإجابة عن معينة منها :

1. هل الاقتراض الحكومي من خلال حوالات الخزينة يؤدي إلى تعاضم الكسل المصرفي؟ .
2. هل توجد علاقة ارتباط بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة والكسل المصرفي؟

ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف:

1. قياس مدى تأثير الاقتراض الحكومي عبر حوالات خزينة لدى المصارف في تعظيم الكسل المصرفي.
2. تحليل اتجاه حجم الاقتراض الحكومي من المصارف وأدوات الاقتراض المعتمدة.

ثالثاً: أهمية البحث

جاء البحث ليركز على ضرورة التعرف على حجم تأثير الاقتراض الحكومي من المصرف المحلي على الاستثمار الخاص من خلال حوالات الخزينة لدى المصرف والتي تدعم الحكومة في عملية التمويل النقدي من أجل سد العجز الذي حصل في الموازنة العامة على المدى القصير مع أقل مخاطرة. كما أن الكسل المصرفي يحصل عندما توجه المصارف محافظتها بشكل متكرر نحو أدوات الدين الحكومي كونه ذات مخاطر أقل من الاستثمار في القطاع الخاص، نتيجة لذلك يتزايد كسل المصرف بسبب زيادة مستوى الاقتراض نتيجة تداعيات عجز الموازنة المتسارع.

رابعاً: فرضيات البحث

انطلق البحث بعد تحديد المشكلة وأهميتها وأهدافها لتستند على مجموعة من الفرضيات وأهمها كالاتي :

أولاً : اختبار فرضية الارتباط بين متغيرات الدراسة

فرضية الارتباط الرئيسية: تنص على أنه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة والكسل المصرفي). والتي تتكون من فرضيتين فرعيتين:

الفرضية الأولى: (H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

الفرضية الثانية: (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

ثانيا : اختبار فرضية التأثير بين متغيرات الدراسة

فرضية الأثر الرئيسة : تنص على (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة و الكسل المصرفي). والتي تتكون من فرضيتين فرعيتين:

الفرضية الأولى:

(H0) لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

(H1) توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

الفرضية الثانية:

(H0) لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

(H1) توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

خامسا : مجتمع الدراسة

1. تمت تطبيق هذا الدراسة في القطاع المصرفي العراقي حيث شملت على عدد من المصارف الحكومية والأهلية والمتمثلة في 54 مصرفا، شملت 6 مصارف حكومية ومنها مصرف الرشيد ، والرافدين والزراعي والصناعي حيث تنوعت المؤسسات المصرفية الحكومية بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة و 37 مصرفا أهليا من أصل 48 متواجدة في العراق ، التي تنقسم إلى 22 مصرفا تجاريا محليا ، 8 مصارف إسلامية، 7 فروع لمصارف أجنبية وعربية و 8 مصارف إسلامية وانطلاقا من ضرورة اختيار مدة مناسبة تغطي جوانب البحث بشكل كامل يمكن من خلال دراسة وتحليل الاقتراض الحكومي فقد حددت مدة الدراسة بين شهر كانون الثاني لعام 2016 ولغاية حزيران 2016.

2. المقاييس والوسائل الإحصائية المعتمدة: استعانت الدراسة بمجموعة من الوسائل الإحصائية بهدف تحليل وقياس قوة الأثر ، بين متغيرات الدراسة ، واختبار الفرضيات من خلال استخدام برنامج Excel و SPSS.

المبحث الثاني

الإطار النظري

أولاً: الاقتراض الحكومي

1. مفهوم الاقتراض الحكومي:

يمكن الإشارة إلى الاقتراض الذي تتبناه الحكومة بالاقتراض السيادي أو الاقتراض العام أو الاقتراض الحكومي. (Gerleman, 2012:4)، وهو أحد مصادر التمويل المهمة واجبة السداد ، ومن الملاحظ أنه حتى لو لم تتواجد محكمة الإفلاس الدولية وعقود الديون المضمونة، سترغب الدول في سداد ديونها؛ وذلك من أجل بناء سمعة طيبة في سوق رأس المال، إذ إن التمتع بجدارة ائتمانية عالية يعني أنه يمكن للحكومة الاستمرار في الاقتراض من المستثمرين بأسعار فائدة منخفضة؛ لأن المستثمرين ينظرون إلى القرض على أنه ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر، فإذا لم تكن للحكومة سمعة طيبة لدى الدائنين، فسيطلب الدائنون معدلات فائدة عالية لتغطية مخاطر الاستثمار، أو سيرفضون إقراض الحكومة بأموال على الإطلاق، بالإضافة لآثار السلبية على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، مما يوفر حوافز أخرى للحكومات لسداد ديونها في مواعيدها المحددة. (Nelson,2012:5).

2. أشكال الاقتراض الحكومي من المصارف

تختلف أشكال وآلية الاقتراض الحكومي من المصارف حسب الوضع الاقتصادي للبلد ، ويمكن تقسيمه من حيث جهة الاقتراض إلى داخلي وخارجي وكالاتي:

1. الاقتراض الداخلي:

أ- الاقتراض من المصارف التجارية:

تقوم الحكومة بالاقتراض من المصارف لسد العجز الحاصل في الموازنة عن طريق الائتمان الذي تقدمه المصارف للحكومة من فوائض الاحتياطات النقدية (موسى، 2017: 927)، عن طريق شراء السندات الحكومية

التي تطرحها الحكومة عن طريق البنك المركزي، أو من خلال مشاركة المصارف بمزادات حوالات الخزينة. ويعتبر الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية للحكومة ائتمانا طوعيا لكونه يحتوي على عوامل استقطاب كبيرة تجعل المصارف التجارية تتنافس في المزاد لتقديم الائتمان للحكومة. ومن أهم عوامل الجذب هو الأمان، إذ يتمتع الائتمان المقدم للحكومة بدرجة عالية من الأمان ولا ينطوي على المخاطر كما هو الحال في الائتمان المقدم للقطاع الخاص. كما وتعد السيولة من عوامل الجذب الأخرى؛ لأن التحويلات المالية تصدر بمدة زمنية قصيرة تمكن المصارف من استردادها بأوقات قصيرة، وهو ما يمنحها المرونة في إدارة استثماراتها المالية، فضلا عن تحقيق عوائد مالية جيدة بسبب انخفاض تكاليف إدارة الائتمان الحكومي. (موسى، 2017: 27)

ب- الاقتراض من البنك المركزي

يتأسس البنك المركزي الجهاز المصرفي ويتولى مهمة توضيح وتحديد السياسة النقدية والعمل على تنفيذها لتحقيق مجموعة من الأهداف هي: (منير، 2006: 65)

1) المشاركة في دعم النمو الاقتصادي من خلال تزويد الموارد المالية والنقدية الضرورية لإنجاز الخطط التنموية.

2) تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وضمان ثبات العملة عن طريق:

أ) إصدار العملة وإدارتها.

ب) إدارة الاحتياطي الحكومي من الذهب والموجودات الأجنبية.

ت) مراقبة النقد الأجنبي ورسم سياسات التمويل الخارجي.

ث) مراقبة الصيرفة وتنظيم الائتمان والإشراف على المصارف.

ج) المساهمة بمعالجة الأزمات الاقتصادية والمالية.

لا يكون للاقتراض من المصرف المركزي تأثير انكماشى مباشر على الطلب الكلي؛ لأن المصرف المركزي لا

يكون مضطرا لتقليل حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية لكي يقدم الائتمان للحكومة، ومن هنا نستطيع

القول بأن الإنفاق المحلي المصاحب للاقتراض من المصرف المركزي له آثار توسعية على الطلب الكلي (علي

، نسرين ، 2018: 201).

ثانيا : مفهوم الكسل المصرفي

تقوم المصارف بالعمل على تفعيل دور الوسيط بين المدخرين (المودعين) والأشخاص الذين يحتاجون إلى الائتمان (المقترضين) سواء أكانوا مستثمرين ام مستهلكين، مع ذلك فإن معظم المصارف الكسولة تستثمر أموال المدخرين في السندات التي تحقق عائد منخفض وهذا ما يسمى بالخدمة المصرفية الكسولة. ما يعني أن المصرف يمتلك حسابا ثابتا ومضمونا وحافزا ضئيلا للمخاطرة ولا يتحمل مخاطر عالية، ومن ثم فإن أموال المودعين سوف تكون محفوظة بشكل كبير وتكون الخسارة شبه معدومة ومقابل ذلك فإن الأرباح ستكون متدنية بشكل كبير. فضلا عن ضعف استجابة المصرف لمطالب إقراض القطاع الخاص المحفوف بالمخاطر في مواجهة الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي. وهذا عكس النهج الكلاسيكي للخدمات المصرفية الذي يؤكد على ضرورة المبادلة بين العوائد والمخاطر لمختلف أصول محفظة الاستثمار المصرفي. (Arhotomhenla et al, 2022: 54) إذ تعكس الزيادة في أدونات وسندات الخزنة تفضل المصارف لاستثمار السيولة الزائدة في أصول منخفضة المخاطر، هذه هي الحالة التي يكون فيها استثمار القطاع المصرفي من قبل "المصارف الكسولة". (Al-Majali , 2018: 119) ويرى بعضهم أن ضمانات القروض قد تحفز للمصارف على أن تكون "كسولة" وتقلل من جهود فحص المركز الائتماني للمقترض، إذ لا تقوم المصارف بفحص دقيق ومن ثم تعتمد على الضمانات أو الالتزامات المطلوبة (Voordeckers & Steijvers, 2006: 3086).

كما عرف الكسل المصرفي على أنه عدم استعداد المصارف لاستثمار الجهود في إنجاز الأعمال مرتفعة المخاطر عن طريق إعادة جدولة القروض بقدر تفضيلها لفشل المقترضين في سداد التزاماتهم ومن ثم اجبارهم على قرار التصفية، إذ تعد التصفية البديل الأقل تكلفة والأكثر ضمانا (Collan & Tétard , 2011 :57). وعرف بأنه اعتماد ربحية المصارف على الاحتفاظ بكمية ضخمة من الدين العام بشكل يؤدي إلى انخفاض كفاءتها كمصدر رئيسي للائتمان ما ينتج عنه تضاؤل في مؤشرات العمق المالي بمرور الوقت (Altayligil & Akkay,; 2013 :65).

ثانيا: أسباب الكسل المصرفي

يعد تمويل النشاط الاقتصادي من الأدوار الأساسية التي تؤديها المصارف وتكون ذات أثر إيجابي وفعال في الاقتصاد الكلي؛ لأن المصارف ذات الأداء الجيد تكون قادرة بشكل كبير على تحمل الأحداث السلبية والمساهمة في توفير استقرار النظام المالي، لذا فقط أصبحت العوامل والأسباب التي تؤثر في أداء المصرف محط جذب واهتمام الباحثين والجهات

الإشرافية والرقابية. وبما أن الكسل المصرفي مفهوم يعكس حالة أداء المصارف التجارية المحلية لا بد من تحديد أسباب هذا الأداء:

أ- حجم المصرف: يعد متغيراً مهماً لإبراز الآثار الاقتصادية لاقتصاديات الحجم في الجهاز المصرفي (Al-Harbi, 2019: 12) وحسب تلك الاقتصاديات تصبح الهياكل الإدارية أكثر تعقيداً كلما كانت المؤسسة أكبر وأن هذا التعقيد يحتوي على تكاليف فبدلاً من الانخفاض المستمر للتكاليف مع كل زيادة في الإنتاج قد يسبب ذلك إلى ارتفاع في التكلفة الحدية عند توسيع الإنتاج (Tomuleasa, 2019: 19). يرتبط الحجم بكفاية رأس المال ارتباطاً مباشراً؛ لأن المصرف الكبير لديه القدرة على تكوين رأس المال بتكلفة أقل مقارنة بالمصرف الصغير (Ongore&Kusa, 2013: 13) فضلاً عن قدرته على تخفيض كلفة تجميع البيانات والمعلومات ومعالجتها عن طريق الحصول على موارد إضافية بشكل يكون المصرف الكبير قادراً على دعم الأداء وتحسينه عن طريق تزويد المزيد من الأموال لتكوين عوائد جيدة لحاملي الأسهم والمودعين ، إذ يتيح تجميع النقود للمصرف التحكم في تحديد مدخرات الحجم كما يسمح بالتنوع في الاستثمار عبر توظيف التكنولوجيا بشكل يؤدي إلى إتاحة البيانات والمعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب (Rozzani&Rahman, 2013: 130) كذلك المصارف الكبيرة تتميز بمنتجات وقروض متنوعة بصورة أكبر مقارنة بالمصارف الصغيرة وأن تنوع القروض يدل على المخاطرة المنخفضة التي يتعرض لها المصرف ما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد المطلوب وانعكاسه بصورة إيجابية على مستوى أداء المصرف (Ling et al, 2013: 14) وأيضاً تستطيع المصارف أن توسع عملياتها جغرافياً لتتضمن مناطق تكون فيها المنافسة منخفضة والسوق غير مستغل بشكل كبير إذا كانت المصارف تمتلك حجماً كبيراً نسبياً للموجودات مثل هذه الخطوة من الممكن أن ترفع من قاعدة العملاء وبالنتيجة ستزداد ودائع المصرف أي يعني زيادة إمكانية المصارف في منح القروض ويؤدي إلى هوامش ربح مرتفعة (Tomuleasa, 2019: 24) (Murerwa, 2015: 17) وتوجد العديد من الدراسات التي تجد أن الخصائص النسبية التي يمتلكها المصرف الصغير والأكثر تخصصاً مقارنة بالمصرف الكبير تتضمن إمكانياتها على منح القروض اعتماداً على قدرتها بصورة كبيرة في الحصول على المعلومات بسهولة ولديها قدرة في تحسين وتطوير علاقات الإقراض التي تخفض التباين المعلوماتي ويعتقد (Lannotta et al, 2007) و (Mercieca et al, 2007) أن المصرف ذو الحجم الأمثل يكون أكثر كفاءة بالنسبة إلى المصارف الكبيرة والصغيرة لكن بشكل عام محدودية المصارف الصغيرة في تنوع محفظة

قروضها قد يجعلها تقع في فخ الاستثمارات التي تغيب أثرها الرئيس في دعم القطاعات الاقتصادية المتنوعة أو ما يعرف بالكسل المصرفي (Odawo 2019:105).

ب-الكفاءة التشغيلية : تعد الكفاءة التشغيلية من المتغيرات المهمة التي تحدث أثرا هاما في تخفيض التكاليف والتعامل مع تقسيم الموجودات عن طريق اختيار البديل الأفضل ، إذ تحقق مستوى أعلى من المخرجات عن طريق استخدام نفس المقدار من المدخلات، أنها تنجز نفس مستوى الإنتاج (المخرجات) باستعمال مستوى أقل من المدخلات، أما المصرف الكفوء هو المصرف الذي يستطيع أن يجمع حجما كبيرا من الدخل عن طريق الخدمات التي يقدمها والوساطة عند مستوى ثابت من المدخلات (Mehta,2012:381) ، وتنص النظرية المالية على أن الأداء المصرفي يمكن أن يقاس عن طريق الكفاءة التي تحققها المصارف من الكلفة المنخفضة المستخدمة في المصارف أثناء عملياتها يؤدي إلى ارتفاع الحصة السوقية، فكلما ارتفعت الحصة السوقية للمصارف زاد مستوى الأداء (Sarita.et,al,2012:44). ويتم استخدام نسبة التكلفة إلى الدخل لقياس تأثير الكفاءة التشغيلية في أداء المصارف والمعروفة أيضا بنسبة الكفاءة وتعد هذه النسبة مقياسا لكفاءة المصرف التي تتكون من التكاليف التشغيلية مقسومة على مجموع صافي الدخل من دون الفوائد وتتكون التكاليف التشغيلية من تكاليف الممتلكات والتكاليف الإدارية ورواتب الموظفين (Jeong, Ki-Young&Don T,2001:219).

وعند قياس مستوى الكفاءة في المصارف يتم استثناء مصاريف الديون المشكوك في تسديدها والنفقات الضريبية لأن هذه النفقات تكون مرتبطة بكيفية وجودة قرارات الائتمان التي تم اتخاذها في المدة السابقة، ولا ترتبط بالأداء الحالي للمصارف كما أن شمول مصاريف الديون المشكوك تحصيلها سوف تكون النتيجة غير واضحة في حالة عدم إجراء عملية إلغاء لتلك الديون في حال تحصيلها (Ling,et.al,2013:17).

وقد يتم حساب الكفاءة التشغيلية عن طريق النسبة الكلية التكاليف إلى الموجودات الكلية أو التكاليف الكلية إلى الدخل (Awoke,2014:17) وهنا تشير النسبة الأعلى إلى الكفاءة المنخفضة، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على أرباح المصارف (Ling.et,2013:17).

ج- خدمات الوساطة المالية: إن المصارف تقدم أثرا فعالا عن طريق وظيفة خدمة الوساطة بعملية تحويل النقود من الوحدات الاقتصادية الفائضة إلى الوحدات الاقتصادية التي لديها عجز (Ongore&Kusa,2013,238).

وتدعى هذه العملية بنسبة الوساطة والتي تعد العمق الكلي لفعالية خدمة الوساطة المصرفية وتمثل قدرة المصارف على تحويل الودائع إلى قروض وتكون صياغة هذه النسبة بتقسيم المجموع الكلي للقروض على المجموع الكلي للودائع ومن المحتمل أن يكون تأثير هذه النسبة بصورة إيجابية على أداء المصارف، إذ إن زيادة هذه النسبة يعني تقليل الودائع المطلوبة لتكوين القروض يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالنتيجة ارتفاع الأرباح (Janoudi,2014:100).

المبحث الثالث

الجانب العملي

تم استخدام مصفوفة معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف اختبار فرضيات علاقة الارتباط للتحقق من اتجاه وقوة علاقة الارتباط بين أبعاد متغيرات الدراسة في الفرضية الرئيسية الأولى، أما الفرضية الرئيسية الثانية فتم اختبارها عن طريق استخدام معامل الانحدار البسيط لمعرفة معنوية النموذج الفرضي.

أولاً: اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

الفرضية الرئيسية: تنص على أنه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة و الكسل المصرفي). والتي تنجزاً إلى فرضيتين فرعيتين هي:

الفرضية الفرعية الأولى: (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

(H1) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

الفرضية الفرعية الثانية: (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح.

جدول (1) مصفوفة معاملات الارتباط بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة والكسل المصرفي

الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة		
-.928**	Pearson Correlation	حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
0	Sig. (2-tailed)	
78	N	
.754**	Pearson Correlation	حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة
0	Sig. (2-tailed)	
78	N	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية

اختبار الفرضية الفرعية الاولى

يبين الجدول (1) وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ، إذ بلغ معامل الارتباط (-0.928) بمستوى معنوية (P-Value = 0.000) وهو أقل من المستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) المحدد للاختبار ، وهذه النتائج تشير إلى أن أي زيادة في الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة يقابلها زيادة في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

(H0) لا يوجد تأثير ارتباط ذو دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

(H1) يوجد تأثير ارتباط ذو دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

يبين الجدول (1) وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة ، إذ بلغ معامل الارتباط (0.754) بمستوى معنوية (P-Value =0.000) وهو أقل من المستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) المحدد للاختبار ، وهذه النتائج تشير إلى أن أي زيادة في الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة يقابلها زيادة في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة ، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة).

ثانياً: اختبار علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة

اعتمدت الباحثة في أداء الاختبار من خلال استخدام معامل الانحدار البسيط (simple Regression Analysis) وسيتم قياس وتحليل القوة التأثيرية للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد من خلال قياس معنوية قيم (t) المحسوبة لمعامل الانحدار البسيط، كما تم استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يقيس القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع ، وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.23)

الفرضية الرئيسية: تنص على (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة والكسل المصرفي). والتي تتكون من فرضيتين فرعيتين:

الفرضية الفرعية الأولى:

(H0) لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

(H1) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

الجدول (2) يبين النتائج الخاصة باختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة في حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الخاصة وتكون صيغة المعادلة الانحدار التقديرية وفق الآتي :

$$Y_1 = a + bx_3$$

$$y = 32056760.135 + (-0.856)x \quad \dots\dots\dots(5)$$

أي أن

y تمثل المتغير المعتمد (الائتمان الممنوح للقطاعات الخاصة)

x _ تمثل المتغير المستقل (الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة)

جدول (2) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة في حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الخاصة

معامل الانحدار						
القيمة الاحتمالية <i>Sig.</i>	إحصائية t المحسوبة	β		اختبار F		معامل التحديد R^2
				القيمة الاحتمالية <i>Sig</i>	إحصائية اختبار F المحسوبة	
0.000	65.669	32056760.135	β_0	0.000	471.367	0.861
0.000	-21.711-	-0.856	β_1			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSSV23

يتضح من النتائج الواردة في جدول (2) ما يأتي :

أ - التفسير الإحصائي:

(1) تبلغ قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط (471.367) وهي معنوية عند مستوى دلالة (5%) (لان القيمة الاحتمالية لها Sig. كانت تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد، أي يوجد تأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع مما يؤكد كفاءة ومعنوية الانموذج ككل .

(2) إن قيمة معامل التفسير (R2) (.8610) ، وهذا يعني أن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (86.1%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (Y1) . أما النسبة المتبقية والبالغة (9.13%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

(3) تبين المعادلة التقديرية إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة x3) والمتغير التابع (حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (Y1)) .

• التفسير المالي للنموذج:

(1) إن تغير مقداره وحدة واحدة من (الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة (x3)) يؤثر في (حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (Y1)) بمقدار (-0.856)، وبناء على ذلك فإن الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة له تأثير معنوي على حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص .

(2) تدل النتائج في أعلاه على قبول فرضية الوجود (H1) (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص).

الفرضية الفرعية الثانية:

(H0) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

(H1) يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

الجدول (3) يبين نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية عبر حوالات الخزينة في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة ويمكن كتابة معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية :

$$Y_2 = a + bx_3$$

$$y = -73139.854 + 0.410 x \quad \dots\dots(6)$$

إذ إن

y تمثل المتغير المعتمد (الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة)

x _ تمثل المتغير المستقل (الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة)

جدول (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة في حجم الائتمان النقدي

الممنوح للمؤسسات العامة

معامل الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبار F إحصائية اختبار F المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig	β		احصائية t المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
			β_0	β_1		
.5690	100.299	0.000	-73139.854	0.410	-0.144	0.886
					10.015	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSSV23

- يتضح من النتائج الواردة في جدول (3) ما يأتي :

• التفسير الإحصائي:

1) إن قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط قد بلغت (100.299) وهي معنوية عند مستوى دلالة (5%) (لأن القيمة الاحتمالية لها Sig. كانت تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد، أي يوجد تأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع مما يؤكد كفاءة ومعنوية الانموذج ككل.

2) بلغت قيمة معامل التفسير (R²) (0.569) ، وهذا يعني أن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (56.9%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (Y1) . أما النسبة المتبقية والبالغة (43.1%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

3) تشير المعادلة التقديرية إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة x3) والمتغير التابع (حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة (Y2)) .

• التفسير المالي للنموذج:

1) إن تغير مقداره وحدة وأحدة من (الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة (x3)) يؤثر في (حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة (Y2)) بمقدار (0.410)، وبناء على ذلك فإن الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة له تأثير معنوي على حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة .

2) تدل النتائج في أعلاه على قبول فرضية الوجود (H1) (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة).

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

يتم من خلال هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:

1) إن التغيير في الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة يؤثر في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة ، وبناء على ذلك فإن الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة له تأثير معنوي على حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

2) وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (الاقتراض الحكومي عبر حوالات الخزينة) والمتغير التابع حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة (الكسل المصرفي).

3) فشل العلاقة بين حوالات خزينه لدى المصارف ومؤشر الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية (الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات العامة الممنوح من قبل المصارف التجارية) بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز 5%.

ثانياً: التوصيات

1 - مراعاة توجيه الاقتراض للقطاع الخاص أكثر من القطاع العام لتجنب حصول ظاهرة الكسل المصارف وكذلك ضمان تنوع الاستثمار بين القطاع الخاص والقطاع العام والتأثير على الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي.

2 - توظيف الأموال المستحصلة من الاستثمارات بشكل أساسي في القطاعات الخاصة عبر سوق الأوراق المالية الخاصة بالقطاعات العامة والخاصة لتوفير التنمية المستدامة لتلك القطاعات.

3-توصي الدراسة بإقامة دورات تدريبية والبرامج التطويرية والإعلان لزيادة خبراتهم في مجال عملهم فضلاً عن اطلاعهم على مجالات أخرى مختلفة الذي سيقوق العمل الجاد في مجال التوعية للمستثمرين وفي مختلف المجالات.

4-توصي الدراسة بمصارف القطاع الخاص والعام بضرورة تنوع مصادر الاستثمار وعدم الاعتماد على مصدر الاستثمارات ذات المخاطرة القليلة والتوجه إلى الاستثمارات ذات المخاطر المتوسطة أو العالية نظراً لفوائدها المالية كذلك فهي محفز أساسي للاستثمار وزيادة الاقتصاد الوطني بشكل عام.

المصادر

أ-المصادر العربية :

1. علي ، نسرين ، "آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير تقليدي " Beam Journal of Economic Studies Volume 2, Numéro 2, Pages 192-209 الجزائر .
2. لواج, منير, شمام, & عبد الوهاب (مشرف). دور القيادة الإدارية في تفعيل استراتيجية إدارة الموارد البشرية: دراسة ميدانية بشركة إنتاج الكهرباء " سونلغاز"-جيجل (2006). Doctoral dissertation
3. موسى, ياسين عبدالرحيم ادم "أثر قياس التكاليف البيئية على جودة المعلومات المحاسبية" دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية في السودان،2017.

ب- المصادر الأجنبية :

1. Abebe, Meskerem, and Worku Awoke. "Utilization of youth reproductive health services and associated factors among high school students in Bahir Dar, Amhara regional state, Ethiopia." Open Journal of Epidemiology, 2014.
2. AGHUGHU, Adolphus Arhotomhenla; ALENOGHENA, Raymond Osi; AMASE, Justin. Government Domestic Borrowing and Private Credit in Nigeria: Testing the Lazy Bank Hypothesis 2022.
3. Al-Harbi, Ahmad. "The determinants of conventional banks profitability in developing and underdeveloped OIC countries." Journal of Economics, Finance and Administrative Science 2019.
4. Al-Majali, Ahmad A. "Crowding out effect of public borrowing: The case of Jordan." International Review of Management and Marketing 8.1,2018

5. Altaylıgil, Y. B., and R. C. Akkay. "The effect of the domestic debt on the financial development: A case study for Turkey." *International Journal of Economics and Finance* 5.5(2013).
6. Collan, Mikael, and Franck Tétard. "Lazy User Model: solution selection and discussion about switching costs." *Scandinavian conference on information systems*. Springer, Berlin, Heidelberg, 2011.
7. Gerleman, Wendela J. "The stock market and government debt, the impact of government debt changes on stock market movements." Bachelor Thesis within Economics, Jönköping University, Sweden (2012).
8. Janoudi, Saleem. "Banking efficiency and stock performance in the EU markets: The impact of the world financial crisis." Available at SSRN 2513272 .2014
9. Jeong, Ki-Young, and Don T. Phillips. "Operational efficiency and effectiveness measurement." *International Journal of Operations & Production Management*. 2001
10. Lannotta, Giuliano, Giacomo Nocera, and Andrea Sironi. "Ownership structure, risk and performance in the European banking industry." *Journal of banking & finance* 31.72007.
11. Ling, Hui, Muller Fabbri, and George A. Calin. "MicroRNAs and other non-coding RNAs as targets for anticancer drug development." *Nature reviews Drug discovery* 12.11,2013.
12. Matthew , Ntow – Gyamfi& Esther,Laryea, Afoley , A Financial Performance Comparison of Foreign VS Local Banks in Ghana,*International Journal of Business and Social Science* Vol. 3 No. 21,2012.
13. Mercieca, Steve, Klaus Schaeck, and Simon Wolfe. "Small European banks: Benefits from diversification?." *Journal of Banking & Finance* 31.7,2007.

14. Murerwa, Charles B. Determinants of banks' financial performance in developing economies: evidence from Kenyan commercial banks. Diss. United States International University–Africa, 2015.
15. Odawo, George Onyango, Elizabeth Nambuswa Makokha, and Gregory Namusonge. "Effects of credit risk management on performance of banks in Kenya." *Archives of Business Research* 7.2(2019).
16. Ongore, Vincent Okoth, and Gemechu Berhanu Kusa. "Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya." *International journal of economics and financial issues* 3.1,2013.
17. Rebecca M. Nelson. " Sovereign Debt in Advanced Economies: Overview and Issues for Congress " , 2012.
18. Rozzani, Nabilah, and Rashidah Abdul Rahman. "Camels and performance evaluation of banks in Malaysia: conventional versus Islamic." *Journal of Islamic Finance and Business Research* 2.1,2013.
19. Sarita, Buyung & Zandi, Gholam Reza & Shahabi, Ali Reza, Determinants of Performance in Indonesian banking : A cross-sectional and dynamic panel data analysis, *International Journal of economics and finance studies*. Vol 4, No 2, ISSN:1309-8055(Online), 2012.
20. Tomuleasa, Ioana, Luliana, Performance and soundness of European banking systems, Thesis in Doctor of Economic Sciences, University Alexandru Ioan Cuza, Faculty of Economic and Business Administration Doctoral School of Economy Economic and Business Administration, 2019.
21. Voordeckers, Wim, and Tensie Steijvers. "Business collateral and personal commitments in SME lending." *Journal of Banking & Finance* 30.11,2006.